

الثقة تحتاج إلى إشارات إيجابية وقوية يتقاومها المستثمر المحلي القصار لـ "النهار": الهيئات تسعى لحماية الاقتصاد وإنهاضه إلى



بيروت العاصمة تبحث عن الوافدين من لبنانيين مغتربين وسياج عرب وأجانب ومستثمرين.

روحـي - اقتصاديـ سيعقدـ الأولـ فيـ لبنانـ،ـ ونـعـولـ عـلـيـهـ ليـثـ نـقطـةـ تحـولـ رـئـيـسـةـ للـتـوجـ المـسـتـقـبـلـةـ لـكـافـةـ الـأـطـرـافـ المـعـاـدـةـ سـوـاءـ الـحـكـوـمـةـ أـمـ الـقـطـاعـ الخـاصـ العـمـالـ .ـ وـرـغمـ اـقـرـارـهـ سـلـسـلـةـ الـوـرـواتـبـ،ـ ماـ زـالـتـ الـحـكـوـمـةـ تـتـعـدـ أـخـرـىـ معـ الجـهـاتـ الـمـعـنـيـةـ بـالـلـقـاءـ عنـ مـجـالـاتـ تـموـيلـ وـاسـعـةـ لـتـ

أهمية كبيرة، "اذ نرى ضرورة أخذ الوقت المناسب للتحضير لها" وفق القصار. وسيشكل انعقاد الخلوة المستقبلية لكافة الأطراف المعنية سواء الحكومة أم القطاع الخاص العامل".

لكن، الى الخلوات الاقتصادية التي تعقدتها دورياً وان لم تعلن مع خطوات واستعدادات أخرى مع الجهات المعنية باللقاء. "فالمسألة ليست مجرد اجتماع عادي، بل لقاء

على حد سواء. "ونحن على ثقة بأنه سيلقى الصدى الذي نرومـهـ منـ الجـهـاتـ والأـقطـابـ السـيـاسـيـةـ الـاقـصـادـيـةـ معـ وزـيرـ الصـنـاعـةـ فـيـ بـلـدـهـ الفـاعـلـةـ".ـ صـابـونـجيـانـ منـتـصـفـ الـجـارـيـ إـحدـىـ

المستوى الذي نطمئنـ إـلـيـهـ ويـتـطـلـعـ إـلـيـهـ الشـعـبـ"،ـ مؤـكـداـ الـاستـمـارـ منـ دونـ أيـ كـلـ أوـ مـلـ،ـ "ولـنـ نـسـكـتـ حـيـالـ ايـ أـمـورـ يـمـكـنـ أنـ تـؤـثـرـ سـلـباـ إـلـىـ طـبـعـهـ مـجـدـداـ".ـ

وتـسـعـيـ الـهـيـئـاتـ إـلـىـ تـأـلـيفـ "لـوـبـيـ"ـ لـلـضـغـطـ عـلـىـ السـيـاسـيـينـ بـغـيـةـ إـبعـادـ الـاـقـتـصـادـ عـنـ الـمـنـاخـاتـ السـيـاسـيـةـ الـمـؤـثـرـةـ سـلـبـاـ.ـ فـمـاـذـاـ حـصـدـتـ الـهـيـئـاتـ مـنـ الـلـقـاءـاتـ الـثـلـاثـةـ الـتـيـ عـقـدـتـهـاـ سـابـقـاـ؟ـ يـقـولـ القـصارـ

"ويـتـوقـعـ الـقـصـارـ كـمـاـ إـلـغـ"ـ "الـنـهـارـ"ـ وـصـولـ عـدـدـ الـمـشـارـكـينـ مـنـ الدـوـلـ الـعـرـبـيـةـ وـالـأـوـرـوبـيـةـ إـلـىـ نـحـوـ 150ـ شـخـصـيـةـ رـفـعـةـ،ـ إـلـىـ جـانـبـ مـشـارـكـةـ أـكـثـرـ مـنـ ضـعـفـ هـذـاـ العـدـدـ مـنـ الـقـيـادـاتـ وـالـفـاعـلـيـاتـ الـاـقـتـصـادـيـةـ الـمـحـلـيـةـ.ـ وـيـقـولـ انـ عـلـاقـةـ لـبـانـ

تجهدـ الـهـيـئـاتـ الـاـقـتـصـادـيـةـ فـيـ سـبـيلـ إنـقـاذـ الـفـصلـ الـاـخـيـرـ مـنـ اـقـتـصـادـ وـطـنـيـ حـوـلـهـ التـطـورـاتـ الـدـاخـلـيـةـ وـالـخـارـجـيـةـ،ـ هـشـاـ هـذـهـ السـنـةـ.ـ لـكـنـ الـدـيـمـانـ بـمـكـوـنـاتـ النـاـتـجـ الـمـلـيـ الـقـادـرـ عـلـىـ اـحـدـاـتـ "ـنـقلـةـ نـوعـيـةـ"ـ يـدـفـعـ الـهـيـئـاتـ إـلـىـ مـبـادـرـاتـ إـنـعـاشـيـةـ،ـ عـلـهـاـ تـشـكـلـ عـمـاـ لـصـورـةـ لـبـانـ وـسـمعـتـهـ.

"الـنـهـارـ"

2012-09-10

"النهار"

الثقة تحتاج إلى إشارات إيجابية وقوية يتلقفها المستثمر المحلي والعربي والأجنبي

القصار لـ"النهار": الهيئات تسعى لحماية الاقتصاد وانهاضه إلى مستوى تطمح إليه

تجهد هيئات الاقتصادية في سبيل إنقاذ الفصل الأخير من اقتصاد وطني حولته التطورات الداخلية والخارجية، هشا هذه السنة. لكن اليمان بمكونات الناتج المحلي القادر على احداث "نقطة نوعية" يدفع الهيئات الى مبادرات إنشائية، علها تشكل دعماً لصورة لبنان وسمعته.

في الوقت المستقطع بين خلوة 18 من الجاري و26 منه، يعقد رئيس هيئات الوزير السابق عدنان القصار "المنتدى العربي الأوروبي" برعاية رئيس الحكومة وبمشاركة واسعة من الغرف العربية والاجنبية والاتحاد الأوروبي والبنك الأوروبي للاستثمار والاتحاد من أجل المتوسط ومؤسسات التنمية والتمويل والشركات الاستثمارية والتجارية والصناعية والمصرفية العربية والأوروبية.

ويتوقع القصار كما أبلغ "النهار" وصول عدد المشاركين من الدول العربية والأوروبية إلى نحو 150 شخصية رفيعة، إلى جانب مشاركة أكثر من ضعف هذا العدد من القيادات والفاعليات الاقتصادية المحلية. ويقول إن علاقة لبنان بالمستثمرين العرب والأوروبيين "طويلة الأمد ترتكز على عوامل التمرس في الخبرة المتباينة والثقة المشتركة، ولا تؤثر فيها الظروف الموقته أو الطارئة"، مؤكداً ان الاقتصاد اللبناني أثبت عبر مختلف الأوقات مرونة عالية، وبرهن انه ملاذ آمن ومرجح للاستثمار حتى في أصعب الظروف التي مرّ بها، ويعتبر ان لبنان تجاوز الحوادث المؤسفة في الفترة الأخيرة "مع عودة الأمور إلى طبيعتها مجدداً".

وتسعى هيئات إلى تأليف "لوبى" للضغط على السياسيين بغية إبعاد الاقتصاد عن المناخات السياسية المؤثرة سلباً. فماذا حصدت هيئات من اللقاءات الثلاثة التي عقدتها سابقاً؟ يقول القصار ان هيئات مؤمنة بما تقوم به، "ونعتبر أن علينا أن نستمر بالsusy لحماية الاقتصاد والنهوض به إلى المستوى الذي نطمئن إليه ويتطلع إليه الشعب"، مؤكداً الاستمرار من دون أي كل أو ملل، "ولن نsket حال أي أمور يمكن أن تؤثر سلباً على مصالح لبنان الاقتصادية".

لذا، تؤمن هيئات بأن صوتها سيقى قوياً بفضل وحدتها ولانه نابع من حرصها والتزامها مصلحة القطاع الخاص ومصلحة المواطن على حد سواء. "ونحن على ثقة بأنه سيلقى الصدى الذي نروم من الجهات والأقطاب السياسية الفاعلة".

لكن، إلى الخلوات الاقتصادية التي تعقدتها دورياً وان لم تعلن عنها، تعدّ هيئات لخلوة بكلكي الروحية - الاقتصادية الاولى من نوعها والتي تتعلق عليها هيئات أهمية كبيرة، "اذا نرى ضرورة أخذ الوقت المناسب للتحضير لها" وفق القصار. وسيشكل انعقاد الخلوة الاقتصادية مع وزير الصناعة فريج صابونجياني منتصف الجاري إحدى الخطوات التمهيدية لها بالتلازم مع خطوات واستعدادات أخرى مع الجهات المعنية باللقاء. "فالمسألة ليست مجرد اجتماع عادي، بل لقاء روحي - اقتصادي سيعقد للمرة الأولى في لبنان، ونعمل عليه ليشكل نقطة تحول رئيسية للتوجهات المستقبلية لكافة الأطراف المعنية، سواء الحكومة أم القطاع الخاص أم العمل".

ورغم اقرارها سلسلة الرتب والرواتب، ما زالت الحكومة تبحث عن مجالات تمويل واسعة لتغطية نفقاتها الإضافية والتي لا تقتصر على سلسلة الرتب والرواتب. فهل تكون الضرائب هي الحل؟

يؤكد القصار ان موقف هيئات الاقتصادية واضح، "وقد أصردنا الخميس الماضي بياناً حذرنا فيه من مغبة الانزلاق في دوامة جديدة من التكاليف والنفقات العامة من دون توفير الموارد لها. في اي حال، لا يزال أمام مشروع سلسلة الرتب والرواتب للقطاع العام طريق طويل قبل أن يتخذ مجلس النواب القرار المناسب في شأنه".

ودعا الىأخذ العبر من الدول التي هي في وضع مماثل للبنان، "وننصر على عدم العيش بالأمن الاقتصادي الذي باتت المحافظة عليه تساوي في أهميتها الاستقرار الأمني والسلم الأهلي". وأكد أهمية الشروع في اتخاذ سياسات تقشفية في الإنفاق العام الجاري، والتحرك بجدية للحد من الاهدار ومكافحة الفساد، بالتلازم مع اتخاذ كل الإجراءات الضرورية لتشطيط العجلة الاقتصادية واستعادة رخص النمو مجدداً، وإيلاء الأولوية للملفات الأساسية، وأولها معالجة مشكلة الكهرباء وتحديث البنية التحتية وتطويرها الى جانب غيرها من الملفات الضرورية. وأسف ان يظهر التقرير الاخير لـ"مؤشر التنافسية العالمية" الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، أن ترتيب لبنان بالنسبة الى خدمات الكهرباء والبني التحتية يأتي في مرتب متذبذبة جداً مقارنة مع غيره من دول العالم.

﴿ يعول الفصل الأخير على نشاط اقتصادي إن سُنحت له الفرص. كيف تكون هذه الفسحة من الفرص لتعويض بعض ما فات الاقتصاد في سنة قياسية بضغوطها؟ يبدو القصار متفائلاً نظراً إلى أن التجارب التي مرّ بها الاقتصاد اللبناني تسمح بالتفاؤل بإمكانات القطاع الخاص وحيويته لخطي المصاعب مهما تكن الضغوط. لكن المسألة تعتمد على مدى توافق السياسات الاقتصادية المناسبة لظروف المرحلة، لأن ذلك يعني إرسال إشارات إيجابية وقوية يلتقيها المستثمر الوطني والعربي والأجنبي، وتؤثر كثيراً في تعزيز عوامل الثقة التي لطالما ارتكزت ولا يزال يرتكز عليها الاقتصاد اللبناني. »

جميع الحقوق محفوظة - © جريدة النهار 2012